

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسوله الأمين، وعلى آله وأصحابه أجمعين، والتابعين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، أما بعد:

فإن الدراسات التاريخية تختلف قيمتها وتتفاوت أهميتها باختلاف وتباين المصادر التي بنيت عليها، وإن أسمى هذه الدراسات منزلة ما اعتمدت الوثائق الأصيلة؛ لما لها من مصداقية في بيان حقائق الواقع.

ومن هنا كان اعتمادنا الأول في المادة العلمية لهذه الدراسة على الوثائق الأصيلة المتصلة بمرحلة من أهم مراحل التاريخ الحديث بشبه الجزيرة العربية، نظراً لقيام دولة سعودية ثالثة، وطمع الدول الأوربية في تملك واستعمار أجزاء من أراضي هذه الجزيرة، ودخول هذه الجزيرة في خضم الأحداث العالمية.

والدارس لهذه الفترة بخاصة، وهي فترة تولي الملك عبدالعزيز آل سعود الحكم، أو الدارس للتاريخ الحديث والمعاصر بعامَّة، لا تكتمل دراسته دون اللجوء إلى هذا المصدر ومحاولة الإفادة مما حواه؛ فإن الوثائق كانت وما تزال أهم مصدر لدراسة التاريخ، فهي تبيِّن أحداثه وترسم وقائع كل حدث بدقة، وبخاصة إذا كانت على شاكلة رسائل متبادلة بين الأشخاص الذين شاركوا في صنع هذه الأحداث، وبعيدة كل البعد عن ضغط سلطان أو تجبُّر حاكم، ومن هنا يمكن للباحث أن يجد فيها ضالته المنشودة، ويستخرج من ثناياها ما يشاء؛ لأنها لا تنطوي على موضوع بعينه، بل تشمل موضوعات عديدة، وبخاصة إذا كانت تقارير.

سبب اختياري لهذا الموضوع:

١- عند قراءتي لأحداث شبه الجزيرة العربية وجدت أن هناك دراسات شتى تتشابه في معظمها في المعالجة التاريخية لتلك الأحداث، وتفتقر إلى التوثيق بالاعتماد على مثل هذا المصدر، باستثناء الوثائق البريطانية التي اعتُمد عليها، ولكنها وجهة نظر فردية، فكان لزاماً عليَّ أن أطَّلع على وجهة النظر الأخرى المتاحة، وهي الوثائق المودعة في دار الوثائق القومية بالقاهرة، ومن ثَمَّ كانت رحلتي إليها، ثم وثائق المملكة العربية السعودية التاريخية - القضية الفلسطينية، الصادرة عن دارة الملك عبدالعزيز.

٢- راودني قلمي على تسطير جزء من أحداث هذه المملكة بحكم نشأتي فيها وانتمائي إليها، ومحاولة مني لأداء جزء ولو يسير من حقها عليَّ.

٣- إن القيام بجمع الوثائق وتنظيمها ونشرها عمل جليل تقوم به الآن أكبر المراكز العلمية المتقدمة، وبرغم مشقة هذا العمل إلا أنه يُعَدُّ خطوة كبيرة وذات فائدة عظيمة على طريق التقدم والازدهار؛ لأنه يوطئ سبيل البحث التاريخي للدارسين؛ للوصول إلى الحقيقة التاريخية.

٤- افتقار مكتباتنا إلى هذه الوثائق المودعة في دار الوثائق القومية بالقاهرة، وحسبي أني قدمت عملاً مفيداً للمكتبات التاريخية في المملكة العربية السعودية.

٥- وهناك عامل آخر كان له أكبر الأثر وأبلغه في حملي على إخراج هذه الوثائق وتكبد المشاق في جمعها ونقلها وترتيبها بهذه الصورة، وهو أن الملك عبدالعزيز آل سعود قدم للمملكة الكثير، وأحداثه التاريخية بارزة وظاهرة، فكان لا بد من إلقاء نظرة على علاقته بكثير من الدول، بعيداً عن التعصب، وهذا لا يتأتى إلا من خلال الاطلاع على الوثائق الخاصة بهذه المرحلة، التي تمكِّنني من التحدث مع الملك عن قرب، ومحاولة الاستفادة من سياسته، سواء في السلم أو الحرب، أو في نهضته وإدارته

للبلاد، برغم ما واجهه من عقبات وعراقيل في سبيل التوحيد ولمِّ كلمة العرب تحت راية واحدة.

طريقة العمل في إعداد هذه الوثائق:

١- جُمعت الوثائق الخاصة بهذه المرحلة التاريخية من دار الوثائق القومية بالقاهرة، من خلال الأرشيف السري الخاص بوزارة الخارجية المصرية، الذي ينقسم إلى أرشيف سري قديم، وآخر جديد، وكان اعتمادي عليهما، وخاصة في كل ما يتعلق بالمملكة.

٢- يتكون الأرشيف من مجموعة من المحافظ، غير خاصَّة بدولة من الدول، وهي تضم موضوعات شتى داخل المحفظة الواحدة، مرتبة بنظام الملفات، التاريخ الحديث في الأعلى والقديم في الأسفل، ويحتوي كل ملف على عدد من الموضوعات، وله رقم أوردته في الوثائق حسب تصنيفه وبدرجة سريته (سري أو سري جدًّا).

أما ما يخص المملكة العربية السعودية فيقع في ثلاث محافظ تحت عنوان: محافظ جدة، وتضم ١، ٢، ٣، والأخيرة منها خارج فترة العمل، أما الأولى والثانية فعند اطلاعي عليهما وجدت أنهما يضمان ملفات تحت عنوان: محافظ ١١، ١٢، ونظراً إلى أن أرقام الملفات متشابهة وموزعة بداخلهما فقد آثرت أن أقوم بالجمع والعرض في هذا العمل على أساس الترتيب القديم، ومن ثَمَّ وضعت ملفات المحفظة رقم ١١ على حدة، وملفات المحفظة رقم ١٢ على حدة، وبذلك أصبح لدينا محفظتان: ١١، و١٢، ولكنهما مع الترتيب الجديد الموجود في دار الوثائق توجد متفرقة في محافظ جدة ١ و٢ .

ولا أدعي الكمال في هذا العمل؛ فإنني لم أتمكن من إثبات جميع الوثائق الخاصة بالمملكة، فإذا كنت قد عرجت على البعض منها فهناك الكثير منها لم أتمكن من نشره في هذه الأجزاء.

٣- بذلت وسعي في إخراج عمل يكون من السهل على الباحث الإفادة منه،

فقمت بترتيب الوثائق تاريخياً، مع كتابة بيان تفصيلي لكل وثيقة، من حيث المصدر ووحدة الحفظ ورقم الإفادة إن وجد والتاريخ، وفي حالة مصادفتي لبعض الوثائق التي ليس لها تاريخ أرجأتها إلى نهاية كل عام من المحفظة.

٤- قمت بإعداد فهرس موضوعي لجميع موضوعات الوثائق، سواء الموضوعات الاقتصادية أو الاجتماعية أو المالية أو الإدارية، ووضعت أرقام الوثائق الخاصة بكل موضوع على حدة، وذلك في نهاية العمل حتى يستطيع الباحث أو القارئ أن يجد ضالته بسهولة ويسر بلا عناء.

٥- لم يكن من السهل ترتيب الوثائق في موضوعات بعينها داخل العمل؛ لأن معظمها يحتوي على تقارير من القنصلية الملكية المصرية بجدة، وتتناول موضوعات شتى، منها سياسي واقتصادي وديني. . . وهكذا. ومن ثَمَّ يصعب تصنيفها؛ ولذلك آثرت إثبات الوثائق على هيئتها في دار الوثائق، مكتفيًا بترتيبها تاريخياً.

٦ - لاحظت وجود عناوين لوثائق من خلال برقيات القنصل، ولكن مع البحث لم أصل إليها، وحرصاً على الأمانة العلمية آثرت نقل هذه البرقيات.

٧- تكرار الوثائق الخاصة بموضوع ما أجهدني كثيراً، وبخاصَّة إذا كانت الوثيقة مكررة في أكثر من محفظة، فكان لابد من الاطلاع على كل الوثائق التي تتضمنها المحافظ، أما المتشابه منها فقد اكتفيت بنقل إحداها، وأمَّا ما هو مكرر منها وموجَّه إلى جهات مختلفة، فقد آثرت نقل إحداها، مع الإشارة إلى الوثائق الأخرى في أي المحافظ وتحت أي تصنيف.

٨- أثبتُّ الوثيقة كما هي في الأصل بلا تدخل أو تصرُّف فيها؛ لأن الوثائق يجب أن تؤدى كما انتهت إلينا من غير أي تغيير. وما كان فيها من أخطاء لغوية ونحوية وإملائية أبقيناها كما هي مع إتباعها بكلمة [كذا!] بين معقوفتين؛ تنبيهًا للقارئ على هذه الأخطاء، ناظرين في ذلك إلى ما

استقرت عليه قواعد العربية الفصحىٰ، وفق لغة جمهور العرب، من غير التفات إلى ما وافق لغةً قليلة أو ما كان يخرَّج على وجه ضعيف.

٩- رقمت الوثائق في كتابنا بأرقام مختلفة عن أرقامها في دار الوثائق.

١٠- قمت بالتعريف ببعض الأماكن، والترجمة لبعض الأعلام التي وردت في الوثائق، وذكرت المصادر المعتمدة في ذلك.

١١- صنعت فهارس للأعلام والأماكن في نهاية الكتاب؛ ليسهل على الباحث الكشف عنها والاطلاع على ما يريده بسهولة ويسر. وقد واجهتني في ذلك عقبات كثيرة منها: عدم توحيد أسماء الأعلام، خاصة الألقاب، وكذلك أسماء البلدان والأماكن، ولذلك آثرت إثبات مادتها بصورتها التي في الوثائق.

وأخيراً، وأنا أُقدِّم هذا الكتاب للقارئ الكريم لا يسعني إلا أن أتقدم بالشكر والعرفان للعاملين والمسؤولين بدار الوثائق القومية؛ لما بذلوه من جهد في سبيل توفير هذه الوثائق لي للاطلاع عليها، وإلى كل من ساهم معي في إنجاز هذا العمل. كما أتوجه بالشكر سلفاً لكل من يُدلي بدلوه ويشاركني في تدارك ما فاتني، وسوف أضع الملاحظات موضع الاعتبار عند إعادة طبع الكتاب، ولا يفوتني أن أذكِّر بأن الكمال لله وحده، وأنني أعلم تمام العلم بأن الجواد قد يكبو وأن النار قد تخبو، والإنسان محل النسيان، فإن كنت قد أصبتُ ووُفقت فللَّه الحمد والمنة، وإن كانت الأخرى فإن الخطأ مقدور على الإنسان، وأرجو من الله سبحانه وتعالى أن يتقبل هذا العمل وأن يكلله بالتوفيق، ويجعله نافعاً لنا ولأبنائنا، وعلى الله قصد السبيل.

د. خالد بن عبدالرحمن الجريسي